

٣ - تطلب إلى الإدارة أن تواصل، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة المعنية بعمارة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، برنامجها الإعلامي الخاص لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧، مع توخي المرونة الازمة التي قد تتطلبها التطورات التي تؤثر على قضية فلسطين، ومع التركيز بصفة خاصة على الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية، وأن تضطلع على وجه الخصوص بما يلي:

(أ) نشر المعلومات المتعلقة بجميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بقضية فلسطين، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالأعمال التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة:

(ب) مواصلة إصدار واستكمال المنشورات المتعلقة بمختلف جوانب قضية فلسطين في جميع الميادين، بما في ذلك المواد المتصلة بالتطورات الأخيرة في هذا الصدد، وعلى وجه الخصوص، إنجازات عملية السلام:

(ج) توسيع نطاق التغطية بالمواد السمعية - البصرية التي تقوم بإعدادها عن قضية فلسطين، بما في ذلك زيادة إنتاج تلك المواد:

(د) تنظيم بعثات إخبارية للصحفيين لتقديم الحقائق في المنطقة، بما في ذلك الأرض الواقع تحت ولاية السلطة الفلسطينية والأراضي المحتلة، والتشجيع على إيقاد هذه البعثات:

(هـ) تنظيم لقاءات دولية وإقليمية وطنية للصحفيين:

(و) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في ميدان تطوير وسائل الإعلام، بما في ذلك تدريب الإذاعيين والصحفيين الفلسطينيين، بالتعاون مع هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

الجلسة العامة ٧٧
٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦

- ٢٦/٥١ - تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة،

الأمم المتحدة، تنظيم معرض سنوي بشأن حقوق الفلسطينيين، وذلك كجزء من الاحتفال بيوم التضامن.

الجلسة العامة ٧٧
٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦

- ٢٥/٥١ - البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير اللجنة المعنية بعمارة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف^(٥٢)،

وإذ تحيط علما، بوجه خاص، بالمعلومات الواردة في الفصل السادس من ذلك التقرير،

وإذ تشير إلى قرارها ٨٤/٥٠ جيم المؤرخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥،

واقتناعا منها بأن نشر المعلومات الدقيقة الشاملة على نطاق عالمي ودور المنظمات والمؤسسات غير الحكومية لا تزال لهما أهمية حيوية في زيادة الوعي بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفي دعم هذه الحقوق،

وإدراكا منها لإعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، الذي وقعت عليه حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن العاصمة في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣^(٥٤)، ولاتفاقات التنفيذ اللاحقة، وبخاصة الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الموقع عليه في واشنطن العاصمة في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥، ولآثارها الإيجابية،

١ - تلاحظ أن عدة أحكام محددة من البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين لم تنفذ بعد، وتشدد على أهمية تنفيذ جميع أحكام البرنامج:

٢ - ترى أن البرنامج الإعلامي الخاص هو برنامج منجد جدا في زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي فيما يتعلق بأوجه تعقد قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط بصفة عامة، بما في ذلك إنجازات عملية السلام، وأن هذا البرنامج يسهم إسهاما فعالا في تهيئة مناخ يفضي إلى الحوار ويدعم عملية السلام:

وإذ تدرك أن الأمم المتحدة قد شاركت بوصفها مشاركاً كاملاً من خارج المنطقة في أعمال الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف لعملية السلام في الشرق الأوسط،

وإذ تلاحظ إنشاء مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، وإسهامه الإيجابي في هذا الشأن،

وإذ ترحب بانعقاد مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط، في واسطنطن العاصمة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وكافة اجتماعات المتابعة،

وإذ يساورها القلق إزاء الصعوبات الخطيرة التي تواجهها عملية السلام في الشرق الأوسط وتداعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني نتيجة للمواقف والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل،

١ - تؤكد من جديد ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، من جميع جوانبها:

٢ - تعرب عن تأييدها الكليل لعملية السلام الجارية التي بدأت في مدريد، وإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت لعام ١٩٩٣^(٥٦)، وكذلك اتفاقات التنفيذ اللاحقة، بما في ذلك الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٥، وتعرب عن الأمل في أن تفضي تلك العملية إلى إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٣ - تشدد على ضرورة تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الطرفين تنفيذاً فوريًا دقيقاً، وبدء المفاوضات بشأن التسوية النهائية؛

٤ - تدعو جميع الأطراف المعنية والمشاركين في رعاية عملية السلام والمجتمع الدولي بأسره إلى بذل كل ما يلزم من جهود لضمان نجاح عملية السلام؛

٥ - تشدد على ضرورة القيام بما يلي:

(أ) إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى الحق في تقرير المصير؛

(ب) انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛

٦ - تشدد أيضًا على ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارها ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨؛

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٢٢٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(٥٥) المقدم عملاً بالطلب الوارد في قرارها ٨٤/٥٠ دال المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وأقتناعاً منها بأن تحقيق تسوية نهائية وسلمية قضية فلسطين، جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، هو أمر حتمي لبلوغ سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط.

وإدراكاً منها لكون مبدأ تكافؤ الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير مصيرها يمثل أحد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ تؤكد مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب،

وإذ تؤكد أيضاً عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعدم مشروعية الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير مركز القدس،

وإذ تؤكد مرة أخرى حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً،

وإذ تدرك الاعتراف المتبادل بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، مثل الشعب الفلسطيني، وتوقيع الطرفين على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت^(٥٧) في واسطنطن العاصمة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وكذلك اتفاقات التنفيذ اللاحقة، بما فيها الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع في واسطنطن العاصمة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

وإذ تلاحظ مع الارتياح انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا وفقاً للاتفاقيات التي توصل إليها الطرفان، وبدء عمل السلطة الفلسطينية في هاتين المنطقتين، وكذلك بدء إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في بقية الضفة الغربية.

وإذ تلاحظ أيضًا مع الارتياح إجراء أول انتخابات عامة فلسطينية بنجاح،

الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تسحب هذه البعثات من المدينة المقدسة.

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(٥٧)

١ - تقرر أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف قرار غير قانوني ومن ثم فهو لاغٍ وباطل وليس له أي شرعية على الإطلاق.

٢ - تشجب نقل بعض الدول بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس، منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ (١٩٨٠)، ورفضها الامتناع لأحكام ذلك القرار.

٣ - تطلب مرة أخرى إلى تلك الدول أن تلتزم بأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وذلك طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٧
٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦

٢٨/٥١ - الجولان السوري
إن الجمعية العامة.

وقد نظرت في البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط".

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٥٨).

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١.

وإذ تعيد تأكيد المبدأ الأساسي المتمثل في عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة.

وإذ تعيد مرة أخرى تأكيد سريان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩^(٥٩)، على الجولان السوري المحتل.

وإذ يساورها بالقلق إزاء عدم انسحاب إسرائيل من الجولان السوري، الذي لا يزال محتلاً منذ عام ١٩٦٧، خلافاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

٧ - تحت الدول الأعضاء على التعجيل بت تقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية إلى الشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة الحرجة:

٨ - تؤكد أهمية قيام الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطاً وأوسع نطاقاً في عملية السلام الجارية وفي تنفيذ إعلان المبادئ:

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل تعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة.

الجلسة العامة ٧٧
٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦

- ٢٧/٥١ القدس

إن الجمعية العامة.

إذ تشير إلى قراراتها ١٤٠ / ٣٦ هـ المؤرخ ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١، و ١٢٣ / ٣٧ هـ المؤرخ ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢، و ١٨٠ / ٣٨ هـ المؤرخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣، و ١٤٦ / ٤٩ هـ المؤرخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤، و ١٦٨ / ٤٠ هـ المؤرخ ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥، و ١٦٢ / ٤١ هـ المؤرخ ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦، و ٢٠٩ / ٤٢ دال المؤرخ ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧، و ٥٤ / ٤٣ هـ المؤرخ ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨، و ٤٠ / ٤٤ هـ المؤرخ ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩، و ٨٣ / ٤٥ هـ المؤرخ ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠، و ٨٢ / ٤٦ هـ المؤرخ ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، و ٦٣ / ٤٧ هـ المؤرخ ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢، و ٥٩ / ٤٨ هـ المؤرخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣، و ٨٧ / ٤٩ هـ المؤرخ ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٢ / ٥٠ هـ المؤرخ ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥، التي قررت فيها أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي غيرت أو توطنت تغيير طابع ومركز مدينة القدس، الشريف، وبخاصة ما يسمى "القانون الأساسي" المتعلق بالقدس وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها فوراً.

وإذ تشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٠، الذي قرر فيه المجلس، في جملة أمور، لا يعترف بـ "القانون الأساسي" وطلب إلى